S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/399
15 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجّهة إلى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيانين التاليين بشأن الأزمة المفاجئة بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الصادرين في أسمره بإريتريا في ١٤ و ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ على التوالي.

١ - بيان مجلس وزراء حكومة إريتريا

٢ - بيان حكومة إريتريا تطلب فيه إجراء تفتيش مستقل

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيستا أليم سيوم
القائم بالأعمال بالنيابة

150598 150598 98-13620

المرفق الأول

بيان صادر في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ عن
مجلس وزراء حكومة إريتريا

عقد مجلس وزراء حكومة إريتريا اليوم، الخميس، ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ اجتماعا في أسمره، من أجل النظر في البيان الصادر عن مجلس وزراء حكومة إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية التي تتهم إريتريا بالتحريض على النزاع وإثارة الكراهية وانتهاج سياسة من التوسع الإقليمي؛ وتدين إريتريا مدعية أن جيشها قام بغزو أراضي إثيوبية بعبور حدودها؛ وتحذر من أن إثيوبيا ستتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامتها الإقليمية.

وتعرب حكومة إريتريا وشعبها عن بالغ الحزن إزاء لهجة هذه الاتهامات الخطيرة ومحتوياتها.

ولاحظ مجلس وزراء حكومة إريتريا أن المنازعات الحدودية في بعض المواقع على طول الحدود المشتركة بين إريتريا وإثيوبيا كانت، ولا تزال، قائمة. ونجمت هذه المشاكل عن الممارسات غير القانونية للجيش الإثيوبي الذي قام أحيانا بغزو هذه الأراضي الإريترية، وتفكيك الهياكل الإدارية المحلية وارتكاب جرائم ضد السكان.

وعلى الرغم من هذه الحوادث الدورية، أكد مجلس الوزراء أن حكومة إريتريا تسعى باستمرار إلى تسوية هذه المشاكل المتكررة عن طريق إجراء مفاوضات ثنائية تتسم بالهدوء والصبر مع حكومة إثيوبيا حرصا منها على عدم تضخيم المشكلة وعدم إثارة العداء بين الشعبين الشقيقين. وقد اختارت حكومة إريتريا نهج العمل هذا لأنها تؤمن بأن الحدود الدولية بين إريتريا وإثيوبيا واضحة جدا لا خلاف عليها. وهي تعرف أن الغزوات الحدودية المتكررة التي تواصل القوات الإثيوبية شنها تعزى أساسا إلى منظورها الضيق للمناطق الإدارية.

ولاحظ مجلس الوزراء أيضا أن الحكومتين قد شكلتا لجنة مشتركة من أجل تسوية هذه المشاكل وتحديد الخط الحدودي على الأرض. وأكد مجلس الوزراء أن حكومة إريتريا تبذل جميع الجهود اللازمة من أجل تسريع العملية وتسهيل عمل اللجنة المشتركة.

غير أنه، في يوم الأربعاء، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، وبينما كان الوفد الإريتري في طريقه إلى أديس أبابا لحضور اجتماع للجنة المشتركة من أجل مناقشة وسائل وسبل تسريع أعمالها، قامت وحدات من الجيش الإثيوبي كانت قد دخلت الأراضي الإريترية في المناطق المجاورة لبادمي (جنوب غرب إريتريا)، بإطلاق النار على وحدات إريترية كانت تحاول الاقتراب منها لأغراض الحوار، وألحقت بها أضرارا جسيمة. ونشأت بعد ذلك عن هذا الهجوم غير المبرر سلسلة من الاشتباكات في المنطقة.

علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي كانت فيه المحادثات مستمرة لإزالة التوتر الذي نتج عن الهجوم الأول، أصدر مجلس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بيانا فظيعا يرمي إلى توجيه رسالة كان شعبا البلدين والمجتمع الدولي بغنى عنها.

ويعيد مجلس الوزراء تأكيد اقتناعه الراسخ بأنه لا يمكن لأي نزاع حدودي أن يهدد المصالح المشتركة الدائمة التي تربط بين شعبي إريتريا وإثيوبيا. ولذلك، يقترح مجلس الوزراء الإطار التالي كحل للمشكلة التي تم تضخيمها إلى حد كبير.

١ - تدين حكومة إريتريا استخدام القوة لأنها تعتقد وتؤيد بشدة أنه لا يمكن تسوية النزاعات الحدودية أيا كانت إلا بالوسائل السلمية والقانونية؛ وليس بالوسائل العسكرية.

٢ - واستنادا إلى هذا المبدأ، سيقوم كل طرف من الطرفين بالتصريح علنا إلى شعبي إريتريا وإثيوبيا وإلى المجتمع الدولي، عن الأراضي التي يطالب بها - إن وجدت - وبتحديدها على الخريطة السياسية بإحداثيات جغرافية واضحة. وسيقبل كل طرف من الطرفين أيضا بأنه لا يمكن، بل لا ينبغي، تسوية النزاع باللجوء إلى القوة، وإنما عن طريق المفاوضات السلمية.

٣ - ويوافق الطرفان على أن تتم جميع المفاوضات والتفاهمات التي سيتم الاضطلاع بها من الآن فصاعدا، في حضور طرف ثالث وعن طريق وساطته. وسيكون هذا الأخير شاهدا عليها وكفيلا لها.

٤ - وينبغي أن تصبح المناطق التي يوجد "نزاع" حولها مجردة من السلاح مؤقتا، وخالية من جيش أي من البلدين. ويقوم الطرف الثالث بضمان إنفاذ هذا التفاهم.

٥ - وإذا كان الاقتراح المذكور أعلاه بالنسبة لتسوية النزاع بإشراك طرف ثالث وبدون أي مضاعفات أخرى يعتبر غير مقبول، فينبغي إحالة المسألة إلى التحكيم الدولي.

وتؤمن حكومة إريتريا بشدة بأن محاولات تضخيم المشكلة الصغيرة الثانوية والمؤقتة التي أثيرت على الحدود بين البلدين الشقيقين، لن تفيد المصالح الأساسية لشعبي إريتريا وإثيوبيا. وتتعهد حكومة إريتريا بأنها ستبذل قصارى جهدها، كما فعلت حتى الآن، من أجل التصدي للمشكلة الراهنة بما يلزم من صبر ومسؤولية. ولذلك، فإنها لا ترى أية حكمة في زيادة حدة التوتر من خلال شن حملات تحريض.

ولذلك، تطلب حكومة إريتريا إلى حكومة إثيوبيا أن تنتهج طريقا مماثلا من شأنه تعزيز مصالح شعبي البلدين. ويعيد مجلس وزراء حكومة إريتريا أيضا تأكيده واقتناعه بأن شعبي إريتريا وإثيوبيا سيعملان على مواصلة وحفظ مصالحهما المشتركة التي تضرب بجذورها في السلام وحُسن الجوار والتعاون.

المرفق الثاني

بيان صادر في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ عن حكومة إريتريا تطلب فيه إجراء تفتيش مستقل

إن حكومة إثيوبيا، إصرارا منها على مواصلة اتباع نهجها السلبي المتمثل في إضفاء أبعاد خطيرة على الأزمة التي ظهرت في الأيام القليلة الماضية، تواصل اتهام إريتريا باحتلال أراض إثيوبية عن طريق نشر الدبابات والمدفعية الثقيلة في المنطقة.

وكما يؤكد البيان الذي صدر عن مجلس وزراء حكومة إريتريا أمس، ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، فإن إريتريا لم تنتهك الحدود المعترف بها دوليا بين البلدين للاستيلاء على الأراضي الإثيوبية. علاوة على ذلك، فإن حكومة إريتريا دعت إلى تجريد المناطق التي يطالب بها كلا الطرفين من السلاح بشكل تام من أجل السماح بالتوصل إلى تسوية سلسلة وسريعة للأزمة الراهنة عن طريق وساطة طرف ثالث.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة إريتريا تعرب عن استعدادها للقبول بتفتيش مستقل يجريه أي طرف ثالث من أجل التحقق من الوقائع في الميدان.

- - - - -